

معايير مزدوجة مكشوفة

أدت حرب غزة، التي بدأت في 7 أكتوبر الجاري، إلى مقتل أكثر من 4000 شخص من الجانبين، وإصابة أكثر من 10000 آخرين، وتسببت في أضرار جسيمة وتشريد مئات الآلاف. وإذا لم يتم التوصل إلى حل سلمي، فمن المرجح أن يتسبب في كوارث ودمار أسوأ، وإشعال صراع إقليمي واسع النطاق، وفوضى في الأجزاء الأكثر ضعفاً في العالم. وبغض النظر عن الخلفية الطويلة لهذا الصراع، فإن السيف ذو الحدين الذي يشهده العالم في هذه الحرب، يذكرنا بالإمبراطور في حكايات هانز كريستيان أندرسن الخيالية الذي ذهب بمفرده أمام حشد من الناس قائلاً: "أنا أرثدي ملابس جميلة". لقد صدم العالم عندما رأى أصحاب الحق الذاتي الذين يدعون أنهم مدافعون عن القانون العالمي والدولي، ودعاة مبادئ العالم المتحضر، ورسل الديمقراطية وحرية الإنسان، يتظاهرون بالقلق المفرط بشأن الإنسانية في العديد من الصراعات.

في الواقع، لم يشعروا قط بالقلق في امر يتعلق بانتهاك القانون الدولي والإنسانية. إن كلمات الوعظ حول الحقوق والحريات المنصوص عليها في مختلف القوانين والمعاهدات الدولية، بدءاً بميثاق الأمم المتحدة، لقمع وإرهاب "من لا يأترون وينصاعون لرغباتهم"، وليس عليهم أو على من يدعي أنهم "جانبهم". يمكن الوصول إليه أو تعليقه على الإطلاق أو تخصيصه. لا يخشى هؤلاء الانحياز إلى الجانب الموالي، بغض النظر عن دقة ونزاهة أي حدث •. وكما هو معروف، فإن مجلس الأمن يصدر قرارات في العديد من الصراعات، الكبرى منها والصغرى، بينما تتم دعوته للاجتماع بشكل عاجل - على سبيل المثال، في الصراع الليبي. في الحرب الروسية- الأوكرانية، حيث اجتمعت الدول لإدانة روسيا. علاوة على ذلك، أثناء الصراع في شمال إثيوبيا، اجتمع مجلس الأمن أكثر من 10 مرات. ولكن في حالة غزة، لم يكن هناك قدر كبير من القلق والذعر. وفي اجتماع مجلس الأمن الأخير، رفضت أغلبية الدول الغربية اقتراح وقف إطلاق النار الإنساني الذي تقدمت به روسيا!! ...

عندما تتعرض دولة ما لهجوم، فإن من حقها الحماية بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. ولها حق أساسي في الدفاع عن نفسها. وبغض النظر عن خلفية الوضع، كان من الممكن لإسرائيل أن ترد على هجوم حركة حماس بطريقة متناسبة

لا تنتهك القوانين الإنسانية للحرب. لكن الغرب والمفوضية الأوروبية كانا يدفعان باتجاه الحرب بشكل متهور.

• على الرغم من تعديله تحت الضغط الشعبي، قرر الاتحاد الأوروبي في الأيام الأولى إنهاء مساعدته المالية لفلسطين.

• حاولت فرنسا وبريطانيا، بناء على تعليمات من وزيرى الداخلية، منع المظاهرات السلمية المؤيدة للفلسطينيين والتلويح بالعلم الفلسطيني باعتبارها جرائم

• قرر الاتحاد الأوروبي حظر ما يسميه المعلومات "الكاذبة وغير القانونية" حول الإجراءات الإسرائيلية على وسائل التواصل الاجتماعي (التي تسيطر عليها وسائل الإعلام الرئيسية بشكل غير مباشر).

• زعمت المفوضية الأوروبية أن تصرفات روسيا في حرب أوكرانيا، والتي أثرت على البنية التحتية المدنية وإمدادات الكهرباء، تشكل "جرائم حرب" وأن احتلال غزة هو حق مشروع في الانتقام. ولم تُسمع وسائل الإعلام الغربية تصرخ بشأن وقف إطلاق النار والحل السلمي للوضع في غزة. ولا يوجد أي أثر لأخلاقيات الأخبار التي يُبشر بها كالصدق والتوازن. ومن خلال التحيز والتحيز المكشوف، فقدت ما يسمى بوسائل الإعلام الكبرى مصداقيتها وأصبحت وكالاتها تحت مراقبة الجمهور العالمي باتباع التعمية المزدوجة معصوبة العينين. والخبر اليقين هو أن العالم اليوم قد تنبه للنفاق الذي كان يجذب السذج ويضلّهم بمواعظه منافقة .
مجلس قسم صحيفة ارتريا الحديثة